

ماذا بعد تأجيل إلغاء إتفاقية الضمان الإجتماعي القائمة بين هولندا و المغرب؟ و هل ستقوم الحكومة المغربية بحماية مصالح جاليتها.

وجه وزير الشغل و الشؤون الإجتماعية ”لودوايك أشار“ رسالة إلى برلمان بلاده يخبره فيها من جهة بالتطورات التي عرفها ملف ”تخفيض تعويضات المهاجرين المغاربة المقيمون في المغرب“، ومن جهة أخرى كشف الوزير في رسالته عن نية الحكومة الهولندية في العودة إلى طاولة المفاوضات مع نظيرتها المغربية بهدف الوصول إلى حل يراعي مصالح البلدين. كما طلب السيد ”لودوايك“ أشار في رسالته من الغرفة الثانية (البرلمان) تأجيل مناقشة مشروع قانون إلغاء الإتفاقية القائمة بين هولندا و المغرب معبرا عن تفاؤله في الوصول الى إتفاقية مع المغرب في أجل لا يتعدى خمسة أسابيع.

المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية يندد من جهة بمواصلة الحكومة الهولندية ضغوطها على الحكومة المغربية للحصول على مباركتها لتعديل الإتفاقية القائمة بين البلدين، الذي سيشكل ضربة قوية لحقوق عموم المهاجرين المغاربة ويطالب الحكومة الهولندية بسحب مشروع قانون الإتفاقية وإلغائه كليا بدل تجميده خلال مدة قصيرة و محددة .

من جهة أخرى يطالب المركز الأورومتوسطي للهجرة والتنمية الحكومة المغربية، التمسك بالإتفاقية وبنودها حماية لمصالح جاليتها و مواصلة ضغوطها لمواجهة سياسة الحكومة الهولندية تجاه الجالية المغربية.

الهدف من تعديل الإتفاقية القائمة مع المغرب هو تخفيض تعويضات المهاجرين المغاربة المقيمون في المغرب بنسبة تبلغ 40 في المائة تطبيقا لمفهوم يحدد مستوى التعويض حسب تكاليف العيش في بلد الأقامة.

المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية يذكر بالمناسبة الوعود المقدمة من طرف الحكومة المغربية أمام البرلمان، و التي وعدت فيها جاليتها بحماية مصالحها.

سكرتارية، التنسيقية الوطنية لمناهضة إيقاف التعويضات و احترام الإتفاقيات الثنائية و الدولية
المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية

أمستردام 7 ماي 2015

عبدو لمنهبي



EMCEMO

المركز الأورومتوسطي للهجرة والتنمية